

سلسلة: أخلاق المسلم

للعلامة المُحدِّث:

محمد ناصر الدين الألباني
- رحمه الله -

إعداد: موقع أرشيف الألباني

<http://www.alalbani.info>



سلسلة أخلاق المسلم

من شرح كتاب: الأدب المفرد

للشيخ العلامة / مُحَمَّد ناصر الدّين الألباني

(رحمه الله)

الشريط الخامس

[الإيمان بالميزان]

وإذن يُقيم الحجاج للناس ليتبين لهم أن هذا القرآن هو الحق، فنحن قبل اليوم، كنا إذا ذكرنا (ميزان) ما نعرف إلا الميزان ذو الكفتين والقباني الذي له كفة واحدة كبيرة وله الكرة هذه التي تتحرك، هذا كل ما نعرفه لما نذكر (الميزان)، بينما أصبح اليوم عندنا موازين عديدة جدًا، ميزان الحرارة، ميزان ضغط الجو، ميزان [...] هذا يعرفه الأطباء أكثر منا - كل هذه الموازين، يختلف ميزان عن آخر تماما، فما المانع أن يكون عند الله - عز وجل - ميزان لا يُشبه شيئا من هذه الموازين التي خلقها الله - عز وجل - للناس؟، قلتُ هذا يُشبه تماما أن كثيرا من علماء الكلام أنكروا صفة من صفات الله - عز وجل - وجاءهم هذا الإنكار بسبب التشبيه، أو بسبب ضيق عقلهم وقلة فكرهم، فالله تعالى وصف نفسه بأنه كلم موسى تكليما: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى﴾

تَكْلِيمًا ﴿النساء: 164﴾ تصوّروا علماء الكلام وفي مقدمتهم المعتزلة إذا بنقول أن الله يتكلم يبقى شَبَهانه، بمن شَبَهانه؟؟ ببني آدم حيث أنهم يتكلمون،، وهذا معناه لوازم كلها باطلة، لأن ما بُني على باطل فهو باطل. قالوا إذا بنقول أن الله يتكلم شَبَهانه بالإنسان؛ لأن الإنسان لما يتكلم له شفتين، وله أسنان، وله لُهاة، وله لثة و و، ثم إن هناك هواء في الجو يخرج، إلى آخره، يتشكّل منه مجموعة من الجوارح أنكروها وأنه لا يجوز أن نصف الله - عز وجل - بذلك، إذن ماذا نقول؟ -المُعتزلة- قالوا إذن: الله ما يتكلم، لأنّه إذا قلنا يتكلم شَبَهانه بالإنسان. هذا بحث طويل طرقناه أيضا أكثر من مرة.

وقد خلق الله هذه الآلات فتكلم هذه الآلات بدون شفيتين وبدون أسنان وبدون أي شيء من الجوارح التي نحن بحاجة إليها وبدونها لا نستطيع الكلام مطلقاً، فإذا كان الله - عز وجل - خلق جماداً في خلقه يتكلم، فهذا نحن نقول حينئذ هذا الجماد لا يشبه الإنسان، فالله عز وجل - لا يستطيع أن يتكلم وهو ليس كمثله شيء كما قال في القرآن ذلك أولى وأولى. لذلك هذه النماذج من المخترعات اليوم تزيدنا نحن معشر السلفيين إيماناً على إيمان، ونزدادُ يقين على يقين أن مذهب السلف أعلم وأحكم وأسلم، وكما قيل:

وكل خير في إتباع السلف *** وكل شر في اتباع الخلف

فلا يجوز تأويل الميزان هنا بتعطيل معناه الحقيقي لأنه يتبادر إلى ذهننا أول ما يتبادر إنه ذاك الميزان مثل الميزان [...] ونعطّل الميزان، نقول لا، ذلك الميزان ميزان حقيقي، ولكنه من الأمور الغيبية التي لا نستطيع أن نكيفها وندع معرفة حقيقة هذا خالقها وهو الله -تبارك وتعالى - لأن تأويل الميزان بذاك التأويل هو من باب التعطيل الذي منه دخل الإلحاد الكثير من الفرق الإسلامية وأعني بالإلحاد هنا: إنكار الكثير من الحقائق الشرعية باسم التأويل، وهذا التأويل هو في الواقع مما دخل منه على المسلمين جذر الإلحاد وأصله وهو ما يُسمّى بالتعطيل، وما كانه عليه بعض الفرق [...] وكان أصلها إسلامية منها القرامطة ومنها الجهمية، كل هؤلاء يأتون إلى الآية صريحة في القرآن فيقولون لا، ليس معناها هكذا وإنما معناها كذا وكذا، يؤمنون بلفظ الكتاب

ويكفرون بمعناه، وهذا الإيمان باللفظ لا يُغني عن الإيمان بالمعنى الحقيقي الذي أراده الله -تبارك وتعالى-.

[الصبر]

حديثنا اليوم هو الحديث الثاني من باب الترغيب في الصبر، وهو حديثٌ صحيح، وهو ما يدل عليه تخريجه الآتي وهو قوله -رحمه الله -: وعن أبي سعيدٍ الخُدري -رضي الله عنه- أن رسول الله ﷺ قال: (ومن يتصَبَّرْ يُصَبِّرْهُ اللهُ، وما أُعْطِيَ أحدٌ عطاءً خَيْرَ أَوْسَعِ من الصبر) رواه البخاري ومسلم في حديثٍ تقدَّم في المسألة: أي في الزكاة، ورواه الحاكم من حديث أبي هريرة مُختَصراً: (ما رَزَقَ اللهُ عبداً خيراً له ولا أوسع من الصبر) وقال: صحيحٌ على شرطهما.

هذان الحديثان أحدهما من حديث أبي سعيد الخُدري وهو مُتَّفَقٌ عليه بين الشيخين، والآخر من حديث أبي هريرة تفرَّد [...] الحاكم في المُستدرَك. حديث أبي هريرة هو حديثٌ طويل أو فيه بعض الطول، كان أورده المُصنِّف -رحمه الله - في باب النهي عن المسألة: يعني السؤال، في كتاب الزكاة، وهناك يقول الحديث أن بعض الأنصار جاءوا إلى النبي ﷺ يسألونه أي شيئاً من العطاء والمال، فأعطاهم الرسول ﷺ، ثم سألوه، فأعطاهم أيضاً، وهكذا في المرة الثالثة سألوه فأعطاهم، ثم وعظهم الرسول ﷺ بما يصرفهم عن أن يعودوا إلى السؤال المذكور مرّةً أخرى إلّا لضرورة مُلحّة، فقال ﷺ في هذه المناسبة: (من يستعفف يُعِفَّهُ اللهُ) ثم قال: (ومن يتصَبَّرْ يُصَبِّرْهُ اللهُ)

الله)، الشاهد أن هذه الفقرة التي ذكرها المؤلف هاهنا من الحديث لها صلة واضحة بباب الترغيب في الصبر، لكن نلاحظ بأن هذا الحديث لم يقل: (ومن يصبر) وإنما قال: (ومن يتصبر يُصبره الله)، فهنا فائدة شرعية خُلِقة تربوية - كما يقولون اليوم- هذه الفائدة هي أن الأخلاق منها ما هي جبلية فطرية ومنها ما هو كسبي وباجتهاد من المكلف، ولا شك أن كثير من الناس يُجبلون ويُفطرون على كثير من الأخلاق الطيبة الحسنة كالصبر وكالجود والكرم وكالشجاعة ونحو ذلك من الأخلاق الحسنة الصالحة، ولكن ليس معنى ذلك أن القضية متوقفة على الحظ وعلى الفطرة والجبل فقط، وإنما هناك أيضا مجال بأن يكتسب المسلم من هذه الأخلاق ما لم يُرزق منها فضلا من الله - عز وجل - وخوفا منه لهذا الإنسان عليها مباشرة.

فهذا الحديث جاء ليُصرف النظر إلى هذه الحقيقة، فهو يقول: (ومن يتصبر يُصبره الله) أي ومن يتخلق ويتكلف أن يحمل نفسه على الصبر فالله - عز وجل - يُعينه على ذلك ويُصبره، لذلك لا ييأس الرجل إذا ما لاحظ من نفسه فيه ضعف ما في خلق ما، فيقول إن الأخلاق مقسومة كالأرزاق مثلا لأننا سنقول: هذا كلام صحيح، لكن ذلك لا ينفي أبدا أن يتعاطى المسلم الأسباب التي يقوي بها في نفسه الأخلاق الحسنة التي أمر الشارع بها، ولعل الحديث المشهور والصحيح الإسناد، ألا وهو قوله ﷺ: (إِنَّمَا بُعِثُ لَأَتَمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ) فيه لفظة نظر لطيفة إلى هذه القضية، وإلا ما فائدة هذا البعث إذا كانت القضية مربوطة بالأشخاص الذين فُطروا وجُبلوا فقط هؤلاء الذين فُطروا على الأخلاق الحسنة وجماهير الناس يذهبون هكذا سُدًى

وهباءً منثوراً؛ لأنه لا سبيل لهم إلى أن يتخلّقوا بالأخلاق الصالحة، جواب الأمر ليس كذلك. فالله - عز وجل - قد فطر الناس - ولا شك على طبائع وعلى الأخلاق، ولكنّه - تبارك وتعالى - لكمال ربوبيته أيضاً جبلهم وفطرهم على ما به يتمكّنون من إصلاح ما بهم من خُلُقٍ سيئ، ولولا هذا لم يكن هناك فائدة من إرسال الرُّسل وإنزال الكتب؛ لأن كل إنسان سيقول: أنا وما فُطِرْتُ عليه من خير أو شر.

هذه المسألة تماماً لها علاقة بالسعي وتعاطي الأسباب كالمسألة الأخرى - والتي هي أهم - ألا وهي مسألة القضاء والقدر التي شغلت العلماء قديماً وحديثاً، علماء شرعيين أو فلاسفة دهرين وأمثالهم، فكثير من هؤلاء حتى من العلماء الشرعيين فهموا من القدر ما يُساوي الجبر، وأن الإنسان لا يملك شيئاً من التصرف إطلاقاً وإنّما هو القدر أي بزعمهم الجبر. فالأمر ليس هكذا، وإنّما هناك سعي من الإنسان وإرادة وكسب، وبهذه هذه الإرادة وبهذا الكسب جاءت الأحكام الشرعية لتقول: إفعل، ولا تفعل، ومن ذلك: (وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ ۖ) [النحل: 123] فإن كان الإنسان لا يستطيع مثلاً أن يصبر إلّا إذا كان فُطِرَ وجُبِلَ على الصبر لم يكن لمثل هذا الأمر فائدة، بل كان ذلك من باب تكليف ما لا يُطاق، وتكليف ما لا يُطاق هو باب مُغلق ليس له أصل في الشرع إلّا بعض النَّاس الذين انحرفوا في العقيدة فتصوَّروا ربَّهم تبارك وتعالى - في عزَّته وفي كبريائه جباراً يفعل ما يشاء دون حكمة ودون أي عدل - هكذا يتصوَّرون، وأهل السنَّة الذين وفَّقهم الله - تبارك وتعالى - لفهم هذه المسألة الخطيرة - مسألة القضاء والقدر -

فهّمًا لا يتعارض مع النصوص ولا مع مبادئ الأخلاق، يقولون: إنّ الله -عز وجل - بلا شك فعّال لما يُريد، لا يُسأل عمّا يفعل، وهذا لا ينبغي تفسيره أن يُقال: فعّال لما يُريد أي يظلم لأنه فعّال لما يرد. لا يُسأل عمّا يفعل لأنه جبار ليس فوقه من يأخذ بيده ويمنعه عن تصرفه، ليس تأويل مثل هذه الآيات سبيله هذا التأويل، وإنّما معنى فعّال لما يريد ولا يريد بعباده إلّا الخير، ولا يريد لهم إلّا الإيمان، كما قال في صريح القرآن: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: 7]، وكذلك قوله -عز وجل - ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء: 23] ليس معنى ذلك أنه لأنه لا أحد يستطيع أن يعترض سبيله، لكن الحقيقة أن الله -عز وجل - لأنه في كل ما يفعل ففعله لا يتجرّد عنه سائر صفاته ومنها الحكمة، فهو حينما يفعل شيئًا فالحكمة مقترنة بهذا الفعل، كذلك العدل وتنزّه الله عن الظلم، كل ذلك يقترن أيضًا بتصرّفاته -تبارك وتعالى - وأفعاله بعباده، فحينذاك معنى قوله -عز وجل - ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾: أي ليس هناك مجال ليُسأل - سبحانه وتعالى - على ما فعل؛ لأنه ما فعل إلّا عين الحكمة وعين العدالة.

فمثل ما يُقال في موضوع القضاء والقدر يُقال أيضًا في موضوع الأخلاق، فلا يجوز أن يتصوّر أن التربية الأخلاقية لا تفيد شيئًا لأن القضية تعود إلّا الفطرة والجبلة فقط، وإلّا معنى هذا كمعني الجبر من القدر، تعطيل فائدة إرسال الرسل وإنزال الكتب، إذا قيل أن الإنسان مجبور، إذا لماذا يُقال له من الله -عز وجل - يقول للعباد: إفعل ولا تفعل والإنسان مجبور؟، كذلك لماذا نُؤمر بأن نتخلّق بالأخلاق الحسنة ومنها الصبر إذا افترضنا إلّا سبيل إليه إلّا من فُطرَ عليه؟، فجاء

هذا الحديث لتأكيد هذه القاعدة الأخلاقية وهي أن الإنسان في استطاعته أن يُخلّق نفسه بالأخلاق الصالحة ومن هذا القبيل أيضا الحديث المشهور، وهو الحديث الحسن لغيره وهو قوله ﷺ: (إِنَّمَا الْعِلْمُ بِالتَّعَلُّمِ، وَالْحِلْمُ بِالتَّحَلُّمِ) كل هذا يدخل في هذا الباب، هنا يقول: (ومن يتصَبَّرْ يُصْبِرْهُ اللهُ)، وهناك يقول: (إِنَّمَا الْحِلْمُ بِالتَّحَلُّمِ) أي لا ييأس الإنسان حينما لا يُرزق حلمًا أنه لا سبيل له إلى هذا الحِلْم؛ لأنه من الممكن بالتريّض ومعالجة الإنسان نفسه أن يُخلّق نفسه ببعض الأخلاق الصالحة التي لم يُفطر ولم يُجبل عليها.

ومن هذا المبدأ المدعّم بالقرآن وبالسُّنّة - كما ترون - نستطيع أن نفهم بطلان حديث من حيث إسناده وإن كان من حيث متنه، وإن كان من حيث إسناده ضعيفًا، ذلك الحديث الذي يقول (إذا سمعتم بجبلٍ زال عن مكانه فصدقوا، وإذا سمعتم برجل زال عن خلقه فلا تُصدّقوه) لو كان هذا الحديث صحيحا لأبطل تنزيل الكتب وإرسال الرسل والأمر بالتخلّق بالأخلاق الحسنة وبالتصَبُّر وبنحو ذلك من الأخلاق، مادام الأمر: صدّقوا إذا سمعتم بزوال جبلٍ من مكانه، ولا تصدّقوا إذا سمعتم بزوال رجل عن طبعه وعن خلقه. إذن كل المبادئ وكل الشرائع لا قيمة لها، عسى أن يكون الأمر كذلك.

فإذن في هذا الحديث لفتة نظر كريمة من النبي ﷺ إلى هذا المبدأ الخُلُقِي وهو أن المسلم ولو لم يكن صبوراً فطرةً فباستطاعته أن يُصَبِّر نفسه فلا يتعلل بقوله: والله أنا ضيق الصدر، لم؟ الله خلّقي!، فالله ما خلّقت لتبقى هكذا، وإِنَّمَا خلّقت لتُجاهد نفسك. كما أن الإنسان من الناحية

المادّية ممكن أن تضرب على هذا مثلاً بالناحية المادّية، ولو أن الإنسان ترك نفسه كما خلقه الله -عز وجل - فالله -عز وجل- فرض على الإنسان نوعاً من الحياة لكن هناك أشياء غير مفروضة عليه، أريد أن أقول أن الإنسان يأتي من بطن أمّه صغيراً لا يدري شيئاً ثم ينشأ ويكبر، وهذا مفروض عليه شاء أو أبى، ولكن نجد الناس بمحض اختيارهم كل فردٍ منهم ينحو منحاً في هذه الحياة، يختار مهنة أو صنعة أو نحو ذلك مما هو مباح وأحياناً مما ليس مباحاً، فنجد رجلاً مثلاً- قوي العضلات، آخر هزيلها، فنحن لا نستطيع أن نقول أن الأول هكذا خلقه الله، على العكس من ذلك الأول كالثاني تماماً، كلاهما خُلِقوا على وتيرة واحدة وعلى طبيعة واحدة، لم يلد مولود وله عضلات، ولا كبر الولد وصار عمره أربع خمس سنوات وله عضلات، وإتّماً لما يعرف الحياة ويعرف فوائد الرياضة مثلاً والتمارين الحركة والذهاب والمشي و و إلى آخره، فبعض الناس يفتقدون هذه الوسائل [ولا سيما أنّها] مباحة، فيقوى بذلك جسمهم ويصبح هذا جسراً منيعاً أمام كثير من الأمراض والأوباء، على خلاف الشخص الآخر وهو مثل الأول من حيث الجبلّة يبقى من حيث جسده هزيلاً ضعيفاً ليس عنده من الصبر ما عند ذاك من تحمّل المشاق والأمراض ونحو ذلك، فكيف هذا؟ الأوّل تعاطى الأسباب فتقوّى بها جسده، والآخر أهمل هذه الأسباب فبقي كما هو. هذا مثال تقريبي كيف يُمكن للمسلم أن يقوي أيضاً فيه النواحي الأخلاقية بأن يُمرّن نفسه على ذلك لهذا قال ﷺ في هذا الحديث: (ومن يتصبر يُصبره الله) تبارك وتعالى.

وإذا لاحظنا سبب ورود الحديث الذي أحال المُصنِّف عليه في كتاب الزكاة - وذكرناه لكم آنفاً - فهو يقول لهؤلاء الذين سألوه أوّل مرّة فأعطاهم وثاني مرّة فأعطاهم، وثالث مرّة فأعطاهم، يقول لهم: لو أنّكم صبرتم لكان خيراً لكم، ماذا سيصيبكم لو لم تسألوني المرة والمرة الثانية والثالثة ؟ هل تموتون جوعاً؟ لا، إذن من يستعفف يُعفه الله أي: قد يكون الإنسان بطبيعته ليس عفيفاً، العفة هذه خصلة جميلة وحسنة في الإنسان لكن ليس كل إنسان يُرزقها، فإذا ما جاهد نفسه، وعفّها عن السؤال بغير ضرورة فالله - عز وجل - يُعفه أي: يُساعده أن يُصبح مع الزمن عفيفاً.

كذلك (ومن يتصبر يُصبره الله) تبارك وتعالى أي: يتكلّف هو الصبر عن مثل هذا السؤال؛ لأن السؤال - وقد مرّ معنا هذا قديماً في كتاب الزكاة - ليس مستحسناً إلّا للضرورة، فلعلّ الكثير منكم يذكر أن أفراداً من أصحاب النبي ﷺ منهم أبو بكر ومنهم أبو الدرداء وأبو ذر بايعوا الرسول ﷺ على ألاّ يسألوا الناس شيئاً مطلقاً؛ ذلك لأنه - كما يُقال في بعض الآثار (السؤال ذلّ ولو أين الطريق) لذلك كان هؤلاء الصحابة الذين بايعوا الرسول ﷺ على ألاّ يسألوا الناس شيئاً كان أحدهم إذا كان راكباً على ناقته فسقط السوط من يديه، ورجل أمامه يمشي معه في الطريق صدفة أو على اتفاق سابق، لا يقول له: من فضلك ناولني السوط، أعطني الكرباج، وإنّما يُنيخ ناقته - لوأنّه راكب حمار صغير أو غير ذلك كان أهون، لكن ركوب الناقة لها نياخ خاص كما هو مُشاهد، فهو مُضطّر أن يُنيخ ناقته ويبرّكها على الرمل ليأخذ السوط بيده لكي

يتحاشى بذلك أن يقول لصاحبه: ناولني السوط، فأولى وأولى ألا يسأل أمثال هؤلاء الذين بايعوا الرسول ﷺ على هذه الخصال من الأخلاق الكريمة أن يأتوا الملك أو الرئيس: أعطيني مائة ورقة، ألف ورقة، عشرة آلاف، أنا بحاجة كذا كذا إلى آخره.

(من يستعفف يُعِفِّهِ الله ومن يتصَبَّر يُصَبِّرْهُ الله) هكذا يُرِيّ رسول الله ﷺ أُمَّتَهُ على هذه الأخلاق الحسنة، ثم قال ﷺ بياناً لفضيلة الصبر: (وما أُعْطِيَ أحد عطاءً خيراً وأوسع من الصبر) لو ربطنا هذا الحديث بفقرة من الحديث السابق في الدرس الماضي: (الطهور شطر الإيمان) ثم قال ﷺ: (والصبر ضياء) وقلنا يومئذٍ عن الحكمة في أن الرسول ﷺ قال عن الصبر أنه ضياء وعن الصلاة أنه نور، وذكرنا أن النور يستمد قوته ونوره من الضياء، وفي ذلك إشارة إلى أن الصلاة من الصبر، فمن لا يصبر على طاعة الله - عز وجل - لا يُطِيعُهُ ولا يُصَلِّي لَهُ، من هنا نفهم أن الإنسان لم يُعْطَ شيئاً خيراً له من الصبر؛ لأن الصبر هو الذي يمدّه بالقوة وبالطاقة على أن يأتمر بما أمر الله به وأن ينتهي عما نهى الله عنه. مثل ذلك الحديث الثاني وهو حديث أبي هريرة: (ما رزق الله عبداً خيراً له ولا أنفع من الصبر).

بعد هذا الحديث حديثان أولهما موضوع والثاني ضعيف جداً، أمّا الذي بعدهما فهو حديث موقوف وصحيح الإسناد إلى راويه وهو قوله: (وعن علقمة قال: قال عبد الله: الصبر نصف الإيمان واليقين الإيمان كله) رواه الطبراني في الكبير، ورواته رواة الصحيح، وهو موقوف وقد رفعه بعضهم.

الصواب في هذا الحديث أنه من كلام عبد الله، وهو هنا عبد الله بن مسعود، وهذه نُكتةٌ حديثية: إذا أُطلق عبد الله في الصحابة فالمراد به هو هذا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وأرضاه. لاسيما وهنا قرينة، وهي أن الراوي لهذا الأثر عن عبد الله بن علقمة، فهذا الإسناد علقمة عن عبد الله يقينا هو عبد الله بن مسعود، ولعل المصنّف -رحمه الله- إنما ذكر على خلاف عادته تابعي هذا الحديث، فأنتم ترون أنه يبدأ دائما باسم الصحابي لا يذكر التابعي، بينما هنا قال عن علقمة عن عبد الله ذلك ليلفت النظر إلى هذا الذي ذكرناه وهو أن عبد الله هذا هو عبد الله بن مسعود؛ لأن علقمة إنما يروي عنه، فعلقمة يروي عن عبد الله أنه قال: (الصبر نصف الإيمان واليقين الإيمان كله)

قلنا أن الصحيح كما قال المصنّف أن هذا حديث موقوف -يعني من كلام بن مسعود- ورفع بعضهم لكن من رفعه هو ضعيف في نفسه ثم هو واهم؛ لأنه خالف الثقة الذي أوقفه على عبد الله بن مسعود، لكن هذا الأثر [فيه] ما يُشعرنا أنه مقتبس من مجموعة من أحاديث الرسول ﷺ وخاصة فيما يتعلّق بالشرط الأول من قوله: (الصبر نصف الإيمان)؛ ذلك لأن الصبر عرفتم فضله في الحديثين السابقين - حديث أبي سعيد الخدري، وحديث أبي هريرة - والحديث الأسبق وهو: (أن الصبر ضياء) وهو كما يقول هنا بن مسعود أن الصبر نصف الإيمان واليقين هو الإيمان كله فهو جعل الشرع -ما كُلفَ به الإنسان- قسمين:

1 - قسم اعتقادي

2 - وقسم عملي، هذا القسم العملي لابد - كما شرحنا في الدرس السابق - من الصبر؛ لأن للصبر به يستطيع الإنسان أن ينهض بكل ما كُلف به شرعاً؛ لذلك قال بن مسعود إن الصبر نصف الإيمان، يعني هو عمل، وعمل بدون صبر لا يُتصوّر، وكلّما كان المؤمن شديداً قوياً في صبره كلما كان قوياً في طاعته لربه - عز وجل - ثم لا يبقى هناك كذلك إلا الشطر الثاني ألا وهو اليقين وهو الإيمان الجازم المقطوع به لكل ما جاء في الإسلام من أمور غيبية سواء كانت هذه الأمور جاءت منصوصاً عليها في القرآن الكريم أو في السنّة الصحيحة.

(يقول من على الرد] أنّ العقيدة لا تثبت إلاّ بدليل قطعي الثبوت قطعي الدلالة) [

وقولهم: (أنّ العقيدة لا تثبت إلاّ بدليل قطعي الثبوت قطعي الدلالة، فإذا اختلّ أحدي الشرطين كأن يكون قطعي الثبوت غير قطعي الدلالة أو أن يكون قطعي الدلالة غير قطعي الثبوت حين ذلك المسلم له الخيرة ألاّ يأخذ بمثل هذه العقيدة) هكذا زعموا، بل بالغ بعضُ معاصرين اليوم فقالوا: (لا يجوز أن يأخذ المسلم بحديث صحيح ولو كان قطعي الثبوت إذا كان غير قطعي الدلالة أو كان قطعي الدلالة لكن غير قطعي الثبوت)، هذه فلسفة دخيلة في الإسلام بلا شك لا يعرفها الصحابة ولا يعرفها التابعون الذين تلقّوا أحاديث رسول الله ﷺ بواسطة هؤلاء الصحابة، وكذلك الجيل الثالث أتباع التابعين لا يعرفوا هذه الفلسفة وهم أيضاً تلقّوا بدورهم أحاديث الرسول ﷺ عن سبقتهم من التابعين، وهؤلاء عن الصحابة - كما ذكرنا - فهذه السلسلة في رأي تلك الفلسفة عن تابعي عن صحابي هذا لا يُفيد إلاّ الظنّ ولو كانت دلالة

الرواية قطعية، فهل كان كذلك الصحابة؟، عفوا الصحابة فيه شيء من التسامح، وإن كان هناك بعض الصحابة يروون عن بعضهم أي لم يسمعوا الحديث عن الرسول ﷺ مباشرة، فحينذاك حتى بعض أحياناً يكون الحديث بالنسبة إليهم غير قطعي الثبوت، ليه؟؟ لأن عمر لم يسمع الحديث من الرسول ﷺ وإنما سمعه من أبي بكر الصديق، حينئذٍ هذا الحديث يدخل في باب الظنون عند هؤلاء المتفلسفين ويقولون: هذا الحديث لا يؤخذ به في العقيدة.

الإسلام كله يجب أن يؤخذ، قرآنا، وسنة، عقيدة، وحكما، وخلقا، جزء لا يتجزأ، سواء جاء بدليل قطعي الثبوت قطعي الدلالة أو اختل أحد الشرطين؛ لأن هذا شرط ما جاء ذكره في كتاب الله ولا في أحاديث رسول الله، بل وما كان كذلك فهو باطل لقوله ﷺ (كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ولو كان مائة شرط) لذلك فالمسلم حينما يأتيه الخبر عن رسول الله ﷺ صحيحا فيجب أن يتبناه وأن يؤمن به وألا يأخذه على الشك والريب، هذا الشك والريب هو الذي لا يجوز الأخذ به، وأما الظن الغالب فالعلماء يشهدون بأن أكثر الأحكام الشرعية إنما هي قائمة هذا الظن الغالب، ومن تحريف القرآن الكريم وسوء تأويله أن تُحمل النصوص القرآنية أو الحديثية التي فيها ذم الظن والنهي عن الأخذ به - أن تُحمل هذه النصوص على الظن الراجح الذي اتفق علماء المسلمين - إلا من شذ منهم - على أن الظن الراجح يجب الأخذ به وإلا تعطلت الأحكام الشرعية.

مثلاً: لما قال ربنا - عز وجل -: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [يونس:36]، وقال في حق المشركين ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾ [النجم:23] وقوله ﷺ في الحديث الصحيح: (إياكم والظن، إنَّ الظنَّ أكذب الحديث) حملوا هذه النصوص على الظن الراجح، إذن لا يجوز الأخذ بحديث الأحاد حسب فلسفتهم حتى في الأحكام الشرعية لأن هذه النصوص عامة في الأخذ بالظن فهي تشمل الأخذ بالظن في الأحكام كالأخذ به العقيدة لكن المسلمين جميعاً حتى هؤلاء المتفلسفين الذين يقولون لا يؤخذ بأحاديث الأحاد في العقيدة يقولون يجب الأخذ بحديث الأحاد في الأحكام، إذن كيف تستدلون بهذه الآيات ؟

الجواب: الظن الوارد في هذه النصوص آيات وأحاديث إنما يُرادُ به ما يُقابل الوهم، وأعلى من الوهم هو الظن المستوي الطرفين، ليس عنده أرجحية من جانب إلى جانب آخر، فهذا هو الذي لا يجوز به باتفاق العلماء أمّا إذا ترجّح أحد طرفي التردد فحينئذٍ لم يبق ظناً يشمل تلك النصوص المذكورة، إنما هو حكم شرعي يجب الأخذ به، نحن نعلم أن في الحديث الصحيح أن النبي ﷺ كان يقول: (إنكم لتختصمون إليّ وإن أحدكم ألحن في حُجَّتِهِ من الآخر، فإذا قطعت له من حق أخيه فإنما أقطع له قطعة من النار) ما معنى هذا الحديث؟؟ أن الرسول ﷺ المتصل بوحى السماء في كل لحظة ودقيقة حينما يحكم بين الناس، كان يحكم بينهم فيما يظهر يسمع من كل من المدّعي والمدّعى عليه، فبدا له أن فلانا ظلم فلانا فيأمر الظالم أن يُعطي الحق للمظلوم، يقول الرسول ﷺ: أنا أحكم بما أسمع منكم، فقد يكون أحدكم ألحن بحُجَّتِهِ، أقوى بإبداءه ود

عمرأيه من آخر، فأسمع منه بما سمعت وقد يكون حكمت بما ليس له، وأعطيته من حق أخيه فإنما أقطع له قطعة من النار، فهذا رسول الله ﷺ يحكم بأنه قد يكون أعطى الحق لغير صاحبه، فماذا نقول عن غيره من الحكماء؟؟ لا شك أن أنهم قد يقعون في الخطأ، لكن يجب على الحاكم أن يحكم بما يغلب على ظنه، لا يتبع الهوى؛ لذلك ربنا - عز وجل - لما ذمَّ المشركين في بعض الآيات قال بيانا لهذه الحقيقة: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾ فليس الظن المنصوص هو الظن الراجح الذي يجب العمل به عند علماء المسلمين.

فإذن حينما يقول بن مسعود - رضي الله عنه - الصبر نصف الإيمان: يعني العمل في الإسلام، واليقين هو الإيمان كله. فإذن هناك شطران: شطر عملي، وشرط اعتقادي، فكما يجب على المسلم أن يُحسن اعتقاده كله وأن يجعله يقيناً لا شك ولا ريب فيه، فكذلك عليه أن يُحسن الشرط الثاني وأن ينهض به وذلك لا يكون إلا بالصبر، فنسأل الله - عز وجل أن نكون من الصابرين.

[النهى عن لعن الكُفَّار]

ذلك لأنه إذا كان الرسول ﷺ يُشرع لنا في هذا الحديث ألا نلعن الكُفَّار والمشركين فأولى وأولى ألا نلعن المسلم ولو كان عاصياً، وهذا كما نقول في ما مضى من الدرس معناه وضع قاعدة للمسلم وأدب ينهجه ويمشي عليه، أحيانا - كما ذكرنا - قد يغلط الإنسان وتفلت من لسانه كلمة مثل اللعن أو ما شابه ذلك، هذا لا يُعصم أحد منه، ولكن الرجل الكامل يُحقق قوله عليه

السلام: (وأَتبع السيئة الحسنة تمحُّها، وخالط الناس بخُلُقٍ حسن) فإذا ما وقع واحد من الناس في مثل هذه الهفوة في أن يلعن من لا يستحق اللعن - كما سمعنا في الدرس الماضي من قصة أبي بكر الصديق - ﷺ - حيث لعن غلام له فكان من نتيجة ذلك أن أعتق بعض رقيقه - فإذاً يجب أن نُعوِّد أنفسنا ألا نتكلَّم إلا بخير كما قال عليه السلام: (ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت).

[معنى النِّمَام والقَتَات والفرق بينهما]

الباب الذي يليه هو باب النِّمَام: روى في إسناده الصحيح عن هَمَّام: كُنَّا مع حُذيفة فُقيل له إن رجلاً يرفع الحديث إلى عُثمان فقال حُذيفة: (سمعتُ النبي ﷺ يقول: لا يدخل الجنة قَتَات).

(كُنَّا مع حُذيفة): حذيفة بن اليمان هو رجل من مشاهير أصحاب الرسول ﷺ وكان له خصوصية منه لا يُشاركه فيها أحدٌ غيره؛ ذلك أنه كان صاحب سر النبي ﷺ ولذلك كان عنده أسماء المنافقين الذين لا يعلمهم أحد من البشر إلا النبي ﷺ ثم حذيفة - ﷺ - كان صاحب سر الرسول ﷺ فكان يعلم أسماء هؤلاء المنافقين، ولذلك كان عُمر مع فضله، ومع أنه كما قال ﷺ فيه: (ما سَلَكْتُ فِجًّا إِلَّا سَلَكْتُ الشَّيْطَانَ فِجًّا غَيْرَ فَجِّكَ)، مع هذا كان عُمر يأتي إلى حُذيفة فيُنَاشِده ويسأله هل أنا مذكور في أسماء المنافقين؟ فيُبشِّره بأنه لا.

فهذا حُذيفة، قيل له: (إنَّ رجلاً يرفع الحديث إلى عُثمان): هذه الجملة جُملة عربية ولكن طراً عليها اصطلاح في علم الحديث، فهي من الناحية العربية (يرفع الحديث إلى عُثمان) معناه: ينمّ، والنميمة: أظن أنه لا أحد يجهل معناها، لكن القَتَّات المذكور في الحديث يُفسَّر بتفسير أدق شوية من النَّمَّام.

نقول: (يرفع الحديث) يعني ينمّ، وما معنى ينمّ؟ يكون جالساً ويسمع الحديث فيسمع من واحد يسبُّ آخر، أو يبطعن فيه بحق أو بباطل، فما يكون من هذا النَّمَّام إلّا أن ينقل هذا الكلام إلى الذي طُعن فيه بقصد الإيقاع بين الطاعن وبين المطعون فيه، فهذا رجل كان يرفع الحديث إلى عُثمان بمعنى: كان يجلس مع النَّاس فيسمع ماذا يتحدّث النَّاس عن عثمان، ولعل الكثيرات منكن يعلم أنه في زمن عثمان كانت فتن كثيرة وكثيرة جداً، وكان عاقبة ذلك مع الأسف أن ثارت طائفة من الناس عليه وقتلوه في بيته وهو يتلو كتاب الله، فلا شك أن كل فتنة حينما تَعْظُم تكون مُقَدِّمات قد تقدّمتها قبل ذلك، وكما يُقال: (وما من نار إلّا من مستصغر الشرر)، ففي هذا الجو في زمن عُثمان بن عفّان كان هناك رجل يجلس في المجلس فيسمع من يتكلّم ضد عثمان فيُسارع ويقول لعثمان: فلان قال فيك كذا وكذا، يُريد أن يُغري عُثمان بهذا الإنسان الذي تكلّم فيه، هذه هي النميمة.

فلَمَّا قيل لحذيفة بن اليمان أنَّ هناك رجل يرفع الحديث إلى عثمان على طريق الإفساد والنميمة، هذا هو المعنى اللُّغوي، لكن المعنى الاصطلاحي يرفع الحديث [أي] اختصار (قال رسول الله ﷺ)، قد إيش فيه فرق بين المعنى اللُّغوي والمعنى الاصطلاحي:

— يرفع الحديث: يعني يُنم

— يرفع الحديث يعني ينسبه إلى الرسول ﷺ.

فإذا جاءت مثل هذه العبارة: (يرفع الحديث) وما فيه في السياق السابق ما يُشعرنا على أنه يقصد المتكلم النميمة، فمعنى (يرفع الحديث) أن ينسبه إلى الرسول ﷺ، أمَّا هنا فواضح جدا أن المقصود من قوله: (يرفع الحديث إلى عثمان) أي ينقل الكلام الذي سمعه من الطعن في عثمان إلى عثمان بقصد إغراء عليهم والإفساد بينهما، فكان جواب حذيفة أن قال سمعت النبي ﷺ: (لا يدخل الجنة قتّات).

من المشهور تفسير القتّات بالنّمام، وهذا معناه: لا يدخل الجنة نّمام، ولكن بعض العلماء ذكر تفصيلاً للنميمة، وحمل على وجه من الوجوه ذاك التفصيل هذا اللفظ (القتّات)، إذا كان الرجل يجلس في المجلس بين الناس علناً، فيسمع فلان [ماذا] يقول عن فلان، ثم ينقل فهذا هو النّمام، أمّا الذي لا يجلس مع الناس وإمّا [يتنقّب] من وراء حُجُب مثل الجاسوس يعني، يجلس بين ناس لا يعرفون أن هناك إنسان يتجسس عليهم، فيسمع كلمة فيها طعن في شخص فسرعان ما ينقلها إلى ذاك الشخص المطعون فيه بقصد الإفساد أيضاً، هذا معنى القتّات.

فإذن القَتَّات نَمَامٌ ولا شك، ولكن ليس كل نَمَامٍ قَتَّات، يعني من ناحية علم الأصول فيه عموم وخصوص، كذلك في اللغة: كل قَتَّات نَمَامٌ، ولكن ليس كل نَمَامٍ قَتَّات، [لماذا]؟؟ لأن النَمَامَ يسترق الحديث من وراء جُدْرٍ وينقل الحديث أيضا إلى المطعون فيه، هو يبتغي الإفساد، فالتقى في هذه النقطة معه النَمَامُ الذي يكون في المجلس وينقل الكلام بقصد الإفساد. لكن فرق بين القَتَّات والنَمَامَ، النَمَامُ يكون جالسا لا يتجسس، أما القَتَّات فيتجسس وينقل الكلام.

ونستطيع أن نلخص أن القَتَّات يجمع بين مُصَيِّبَيْنِ أو بين إثمين، إثم التجسس، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ [الحجرات:12] وقد جاء في ذلك أحاديث كثيرة، ثم زيادة على ذلك ينقل الكلام الذي سمعه في بعض الناس في المجلس إلى المطعونين بقصد الإفساد بينهما، هذا معنى القَتَّات، فكل قَتَّات نَمَامٌ وليس كل نَمَامٍ قَتَّات، فيه فرق كبير، فكل إنسان حيوان، ولكن ليس كل حيوان إنسان أي: -معروف هذا في اللغة وفي الاصطلاح - كل إنسان حيوان لأن الحيوان اسم جنس يدخل فيه الإنسان الناطق والحيوان الصامت، فيتميّز بها الإنسان عن الحيوان، فإذا قلت الإنسان حيوان صدقت، ولكن لا تستطيع أن تقول كل حيوان إنسان، كذلك إذا قلت القَتَّات نَمَامٌ، صحيح لأنه ينقل الكلام بقصد الإفساد، لكن النَمَامُ ليس قَتَّاتاً لأن طبيعة القَتَّات أن ينقل كلام من وراء حُجُبٍ.

[انتهى هذا الشرط]

الرابط الصوتي

[7B%8D%A8%9D%1B%8D%4B%8D%84%9D%7A%8D%/6239/lesson/net.islamway.ar//:http
3B%8D%85%9D%7A%8D%AE%8D%84%9D%7A%8D%-](#)

